لمحة تاريخية عن الاتفاقيات النفطية العراقية في العهد الملكي

م.م حمزة حسين قاسم

المديرية العامة لتربية ميسان

تعّد العقود النفطية شكلاً من أشكال عقود الدولة التي تتميز بكثرتها و تنوعها بدءاً من عقود الاستكشاف و التنقيب عن النفط و انتهاءً بالإنتاج و التسويق [1].

ولقد شهد العراق توقيع العديد من العقود النفطية بدءا من أول عقد امتياز أبرمته في العهد الملكي عام 1925م حتى جولات التراخيص وهو ما يحاول الباحث بيانه في هذا البحث ، والذي نتناول فيه العقود النفطية التي أبرمت منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وتشكيل أول حكومة الوطنية[2]، وحتى تغيير نظام الحكم في العام 1958.

) د . كاوه عمر محمد ، النفط و منازعات عقود استغلاله ، منشورات زين الحقوقية ، بيروت ، ط1، 2015 ، ص158(

) بتاريخ 11 تموز عام 1921 قرر مجلس الوزراء بالإجماع المناداة بالأمير فيصل ملكا على العراق ، بعد اخذ رأي الشعب 2(بالاستفتاء و قد ايد الشعب ذلك بنسبة (95%) ، وقد جرى حفل التتويج في 23 اب 1921 ليعلن بعدها عن قيام النظام الملكي في العراق الذي استمر حتى تغيير الحكم عام م1958 ، للمزيد ينظر جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر (1914–1968) ، دار و مكتبة عدنان ، ط1 ، 2015 ، ص 45

العقود النفطية المبرمة في العهد الملكي

تشترك العقود النفطية التي أبرمت من قبل الحكومة العراقية في العهد الملكي بصيغة العقد فقد كانت جميعها عقود امتياز[3] ، التي اتسمت بطول المدة التي تتراوح بين (60) و (99) سنة [4]، وسيطرت الشركات المتعاقدة على الثروة النفطية العراقية دون أن يكون هنالك دور رئيسي وأساسي للطرف الوطني في السيطرة على الثروة النفطية واستغلالها منذ 14 آذار عام 1925 تاريخ إبرام أول عقد امتياز نفطي وحتى انتهاء ذلك العهد .

أولاً / اتفاقية امتياز 14 آذار 1925م

لقد أحاط اكتشاف و استغلال النفط في الشرق الأوسط بشكل عام جو سياسياً واجتماعياً نشأ عنه الكثير من الأمور السياسية و القانونية ، مما أعطى العقود النفطية طابعا خاصا و مميزا [5]، فبعد تشكيل الحكومة العراقية في 23 اب 1921 راجعت[6] شركة النفط التركية حكومة العراق في العام (1923) وطالبت بمنحها امتيازا جديدا في منطقتي الموصل وبغداد ، وبعد مفاوضات مستمرة وافق مجلس الوزراء في 5 اذار 1925 على مطالب شركة النفط التركية [7] ، و في 14 اذار عام 1925 تم التوقيع على العقد [8] ، أي قبل أسبوع واحد من تاريخ نفاذ القانون الأساسي العراقي لعام 1925 و يبدو ذلك كان مقصودا لغرض تجنب تطبيق المادة

3( ) عرف القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة (1951) المعدل في المادة (1/891) عقد التزام المرافق العامة بانه " عقد الغرض منه ادارة مرفق عام ذي صفة اقتصادية و يكون هذا العقد بين الحكومة و بين فرد او شركة يعهد اليها باستغلال المرفق مدة محددة من الزمن بمقتضى العقد " .

4( ) كرار موسى محسن الياسري ، مكانة العراق في سوق النفط العالمي بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير قدمت الى معهد العلمين للدراسات العليا ، 2016 ، ص96

5( ) ينظر صباح عبد الكاظم شبيب ، النظام القانوني لعقد التطوير و الإنتاج النفطي في العراق ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ط1 ، 2015 ، ص3

6( ) حيث سبق و ان حصلت شركة النفط التركية في العام 1914على وعد شفوي بالتحري و التنقيب عن النفط العراقي ولكن ذلك توقف و لم يتم بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى . للمزيد ينظر كاوه عمر محمد ، النفط ومنازعات عقود استغلاله ، مصدر سابق ، ص 94 .

7( ) ينظر د . كاوان اسماعيل ابراهيم ، عقود التنقيب عن النفط و انتاجه ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، ط1، 2016 ، ص39 .

8( ) ينظر د . كاوه عمر محمد ، النفط و منازعات عقود استغلاله ، مصدر سابق ، ص88

(94) من القانون الأساسي[9] ، اذ تم توقيعه من قبل وزير الإشغال والاتصالات مزاحم الباجه جي عن الحكومة العراقية وممثل شركة النفط التركية كيلينك [10] ، منحت الشركة المتعاقدة بموجبه حق البحث و التنقيب و الاستخلاص و التحضير لتجارة النفط والغاز وبيعه، وقد شمل هذا الحق جميع مناطق العراق ما عدا ولاية البصرة و الأراضي المحولة [11] ، لمدة (75) سنة ,على أن الشركة ملزمة بتزويد العراق بما يحتاجه من النفط بسعر ثابت و ان تدفع للحكومة العراقية حصة قدرها(4) شلنات [12] ذهبية عن كل طن من النفط لمدة (20) عام ، بعدها تقدر الحصة على أساس الأسعار السائدة في أسواق النفط و خلال فترات كل فترة منها تكون عشر سنوات ، على أن تكون كميات النفط التي تستعملها الشركة داخل العراق معفاة من الرسوم [13] ، ولم تكن اهيمة عقد الامتياز النفطي " اتفاقية امتياز14 اذار 1925 " مقتصرة على الجانب الاقتصادي واستغلال النفط فقط أنما كان له دور مهم في رسم الخارطة السياسية للدولة العراقية بعد انتهاء العهد العثماني و الذي تجسد في قضية ولاية الموصل و إلحاقها بالدولة العراقية بقرار من الأمم المتحدة في (16/ كانون الأول 1925) أي بعد حوالي سبعة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية[14] .

لقد منحت بنود العقد للشركة المتعاقدة الحق في اختيار(24) قطعة من الأراضي مساحة الواحدة منها تساوي (8) أميال للتنقيب عن النفط و القيام بأعمال الحفر فيها خلال(32) شهر من تاريخ اختيار الأراضي ، لكنها فشلت في تنفيذ التزامها هذا بالتحديد مما دفعها الى التقدم بطلب الى الحكومة العراقية بمنحها سنة إضافية و رغم موافقة الحكومة على ذلك إلا أن الشركة استمرت في تلكئها دون أن تتمكن من تنفيذ التزامها ، و

9( ) تنص المادة (94) من القانون الأساسي على " لا يعطى انحصار او امتياز لاستثمار مورد من موارد البلاد الطبيعية او لاستعماله ، او مصلحة من المصالح العامة ، و لا تعطى الواردات الاميرية بالالتزام الا بموجب القانون على ان ما يتجاوز منها ثلاث سنوات يجب ان يقترن بقانون خاص لكل قضية " .

10149( ) ينظر د . كاوان اسماعيل ابراهيم ، عقود التنقيب عن النفط و انتاجه ، نفس المصدر ، ص

11( ) هي الأراضي القريبة من الحدود العراقية الإيرانية و التي حولت الى الدولة العثمانية عام 1913 بقرار من لجنة الحدود التركية الإيرانية و لهذا سميت بالأراضي المحولة و قد انتقلت ملكيتها الى العراق بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة . للمزيد ينظر البرت منتشا شفيلي ، العراق في سنوات الانتداب البريطاني ، ترجمة هاشم صالح التكريتي ، بغداد، مطبعة جامعة بغداد ، 1978 ، ص249

12( ) الباوند الإسترليني الواحد يساوي عشرون شلن ، الباوند الإسترليني الواحد يساوي دينار عراقي واحد في ذلك الوقت، الطن الواحد من نفط كركوك يساوي 7,578 برميل .

13( ) ينظر د. عبد الجبار عبود الحلفي ، د. نبيل جعفر عبد الرضا ، نفط العراق من عقود الامتياز الى جولات التراخيص، دار و مكتبة البصائر، بيروت ، ط 1، 2013 ، ص21 و ما بعدها .

14( ) ينظر د . كاوه عمر محمد ، النفط و منازعات عقود استغلاله ، مصدر سابق ، ص96

هو ما دفعها عام 1928 الى التقدم بطلب تمديد ثان لمدة خمس سنوات هذه المرة ، و لكن تلكؤ شركة النفط التركية و التي سميت فيما بعد (شركة نفط العراق المحدودة)[15] في تنفيذ التزامها من ناحية ، و تقدم شركة انماء النفط البريطانية و التي سميت فيما بعد (شركة نفط الموصل المحدودة) في نفس العام بعرض أفضل بكثير مما جاء في عقد امتياز شركة النفط التركية ، دفع الحكومة العراقية الى رفض طلب شركة نفط العراق (شركة النفط التركية سابقا) بمنحها خمس سنوات إضافية ، إن رفض الحكومة لذلك الطلب أدى الى إلغاء اتفاقية امتياز شركة النفط التركية لعام 1925م والدخول بمفاوضات جديدة [16] .

ثانيا / امتياز شركة نفط خانقين 24 / ايار 1926

لقد كانت شركة النفط الانكليزية الإيرانية أول من اكتشف النفط في حقل النفط خانة سنة 1923م لتقوم بعد ذلك بتأسيس شركة فرعية لها باسم شركة نفط خانقين ، وبعد جهود كبيرة من قبل السيد وليام دارسي[17]حصل على امتياز من شاه إيران للتنقيب عن النفط في بلاد فارس في 28 أيار 1901م، بدأت عمليات التنقيب والاستكشاف في مناطق خانقين التي سميت لاحقا بالأراضي المحولة قبل أن تتوقف بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى، ولكن بعد انتهاء الحرب و قيام الدولة العراقية الحديثة، قامت شركة النفط

15( ) تم تغيير اسم " الشركة ليكون شركة نفط العراق المحدودة " بتاريخ 8 حزيران 1929 للمزيد ينظر د . كاوه عمر محمد ، النفط و منازعات عقود استغلاله، نفس المصدر ، ص96 .

16(، تاريخ http://www.baytalmosul.com) غانم العناز ، مفاوضات الامتيازات النفطية العراقية ، مقال منشور على الموقع النشر 19 ديسمبر 2016 ، ص6 ، تاريخ اخر زيارة 15 / 11/ 2017 .

17( ) وليام نوكس دارسي محام و رجل اعمال بريطاني و احد المؤسسين الرئيسيين لصناعة النفط و البتروكيماويات في ايران و الشرق الاوسط ، منح امتياز لاستكشاف و التسويق و الحصول على النفط و الغاز الطبيعي ، و قد عرف هذا الامتياز باسم امتياز دارسي ، للمزيد ينظر على الموقع https://ar.wikipedia.org ، تاريخ اخر زيارة 7-12-2018 .

الانكليزية الإيرانية عام 1922م بتقديم صورة من ملكية امتيازها للتنقيب و الاستكشاف في الأراضي المحولة ، وقد اعترفت الحكومة العراقية للشركة بحقها في ذلك[18].

في العام 1925م حصلت شركة نفط خانقين على امتياز الأراضي المحولة ، وذلك بموجب الاتفاقية المعقودة في 30 أغسطس 1925م بين الحكومة العراقية و شركة النفط الانكليزية الإيرانية، التي حددت مناطق الاستغلال لهذه الشركة في أراضي نفط خانة الواقعة بين خانقين ومندلي القريبة من الحدود الإيرانية والمعرفة بالأراضي المحولة و التي تبلغ مساحتها حوالي (0.5%) من إجمالي مساحة العراق ، أما مدة الامتياز فكانت (75) سنة[19].

بعد موافقة مجلس الوزراء على عقد الاتفاقية تم توقيع الاتفاقية بصورة نهائية في 24 ايار 1926م من قبل كل من محمد امين زكي وزير الاتصالات و الإشغال عن الحكومة العراقية وجاكس عن شركة نفط خانقين المحدودة ، بعد ذلك عرضت الاتفاقية على مجلس الأمة حيث صادق عليها مجلس النواب بجلسته الثالثة و الخمسين ، و المنعقدة في 13 حزيران 1926م، وفي اليوم التالي مباشرة صادق عليها مجلس الأعيان بجلسته التاسعة بعد الأربعين [20]. و منذ ذلك التاريخ سيطرت شركة نفط خانقين على عمليات استخراج النفط و التحكم به حتى أربعينات القرن الماضي عندما قررت الحكومة العراقية مفاتحة شركة نفط خانقين بضرورة إعادة النظر باتفاقية امتياز نفط خانقين لعام 1926م ، فدخل الطرفان في مفاوضات رسمية من أجل إعادة السيطرة للحكومة العراقية على الثروات النفطية ، انتهت المفاوضات بالاتفاق على إنهاء امتياز شركة نفط خانقين لعام 1926 و توقيع اتفاقية جديدة في 25 كانون الأول 1951 [21].

18) غانم العناز ، شركة نفط خانقين او النفطخانة ، اوراق في السياسة النفطية ' بحث منشور على الموقع www.iraqieconomists.net 2017/11/21 تاريخ اخر زيارة ، ص1 و ما بعدها ،

19) ينظر د. عبد الجبار عبود الحلفي ، د. نبيل جعفر عبد الرضا ، نفط العراق من عقود الامتياز الى جولات التراخيص ، مصدر سابق ، ص 28

20) للمزيد ينظر علي معجل عودة ، شركة نفط خانقين المحدودة دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية التربية " ابن رشد" جامعة بغداد ، 2002 ، ص 104 و ما بعدها .

21) ينظر غانم العناز ، شركة نفط خانقين او نفط خانة ، مصدر سابق ، ص 12

ثالثا / امتياز شركة نفط الموصل عام 1932[22]

يعد هذا الامتياز ثالث امتياز نفطي يتم منحه من قبل الدولة العراقية الحديثة و الذي حصلت بموجبه شركة نفط الموصل المحدودة على امتياز النفط في الموصل ، اذ تم توقيع العقد في 29/ 7 / 1932م و سميت الشركة صاحبة الامتياز فيما بعد بشركة نفط الموصل[23] ، و في العام 1934م صدرت الى الخارج أول كمية من النفط العراقي المستخرج من حقول نفط كركوك[24].

يتميز هذا الامتياز بانحسار حق الامتياز في شمال العراق فقط بمساحة تقدر بحدود 26% من مساحة العراق الكلية ، أما من الناحية المالية فان الشركة المتعاقدة ملزمة بدفع ايجار سنوي قدره (100) ألف جنيه يزداد بمقدار (25) ألف جنيه سنويا لحين وصوله الى (200) الف جنيه سنويا ، إضافة الى ان الحكومة العراقية فرضت على الشركة المتعاقدة مد أنبوب تصديري بطاقة مليون طن شهريا تحسبا لزيادة الإنتاج المحتملة في المستقبل [25].

رابعا / امتياز شركة نفط البصرة عام 1938 م

منحت الحكومة العراقية بموجب هذا الامتياز امتياز القسم غير المشمول بالامتيازات السابقة من الأراضي العراقية الى شركة نفط البصرة ، بعد أن بدأت الشركة مفاوضاتها مع الحكومة العراقية من أجل

---

22) لم تكن شركة نفط الموصل هي من وقعت العقد في الأصل ، بل شركة " انماء النفط البريطانية " هي صاحبة الامتياز و لكن المشاكل المالية التي واجهتها أثناء القيام بإعمال التنقيب و الحفر في وقت مبكر و عجزها عن تسديد دفعة إيجار مستحقة للحكومة العراقية بمبلغ ربع مليون باوند استرليني في اذار 1936 دفعها الى الدخول في مفاوضات مع شركة نفط العراق لمدها بالأموال مقابل تنازلها عن بعض الأسهم قبل ان تتنازل بشكل كامل الى شركة نفط الموصل عام 1941 . لمزيد من التفاصيل ينظر غانم العناز ، شركة نفط الموصل او نفط عين زالة ، بحث منشور على الموقع http://www.baytalmosul.com ، تاريخ اخر زيارة 2017/11/20 .

23) ينظر كاوه عمر محمد ، التحكيم في منازعات العقود النفطية ، منشورات زين الحقوقية ، بيروت ، ط1، 2015، ص 139 .

24) نفط كركوك و ناره الازلية ، مقال منشور على الموقع www.bbc.com . 2018 /1 /1 ، تاريخ اخر زيارة 1/ ص1 ،

25) ينظر د. عبد الجبار عبود الحلفي ، د. نبيل جعفر عبد الرضا ، نفط العراق من عقود الامتياز الى جولات التراخيص ، مصدر سابق ص 26 .

الحصول على امتيازات تلك المنطقة ، خصوصا بعد أن قدم الخبراء والاقتصاديين الانجليز تقريراً سريا يؤكد وجود عدة حقول في المنطقة الجنوبية [26] .

وافقت الحكومة العراقية على امتياز شركة نفط البصرة في 30 /11/ 1938م ، لمدة (75) سنة، وقد شمل ذلك الامتياز جميع الأراضي اليابسة و المغمورة التي لم يمنح امتيازها الى الشركات الأخرى كذلك المياه الإقليمية وحصة العراق من المنطقة المحايدة العراقية السعودية [27]، لقد تجاوزت مساحة الامتياز نصف المساحة الكلية للعراق تقريبيا و هو ما يعادل (54%) من مجموع الأراضي العراقية ، لم تختلف شروط العقد عن باقي الامتيازات عدا بعض الاختلافات في مقدار الإيجار السنوي والذي حدد بحوالي (200) ألف جنيه ذهبا منذ بدء عمليات الاستكشاف و التنقيب [28] ، و رغم مصادقة مجلس الأمة على اتفاقية امتياز نفط البصرة استنادا الى المادة (94) من القانون الأساسي لعام (1925) فان الشركة لم تستطع البدء بإعمال البحث و التنقيب بسبب تزامنه مع الحرب العالمية الثانية .

خامسا / اتفاقية مناصفة الإرباح لعام 1952م .

لقد أوجبت المادة (10) من اتفاقية امتياز شركة نفط العراق لسنة 1925م إعادة النظر في حصة الدولة العراقية بعد (20) سنة من تاريخ بدء التصدير الذي بدأ في العام 1934م ، و على هذا الأساس طالبت الحكومة بتعديل بنود اتفاقيات الامتيازات النفطية وفق التغيرات التي طرأت على تلك الاتفاقيات في ذلك الوقت[29] .

في 25 ك1/ 1951م عقدت اتفاقية بين الحكومة العراقية و شركة نفط خانقين نصت على حصر بيع المنتجات النفطية كافة بيد الحكومة العراقية اعتبارا من 1 كاون2 / 1952 بعد أن كانت المسؤولة عن ذلك شركة (الرافدين) المملوكة لشركة نفط العراق[30] ، بعد أن شهد العام إبرام العديد من عقود امتياز النفط وفقا لمبدأ

---

26) رفعة عبد الجبار ، مقال منشور على الموقع http://www.almadapaper.net . 2017/12/24 ، ص1 ، تاريخ اخر زيارة

27) حكمت سامي سليمان ، نفط العراق دراسة اقتصادية مقارنة ، دار ارشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العدد 193 ، السنة 1979 ، ص 152.

28) د . نبيل جعفر عبد الرضا ، منى جواد كاظم ، المراحل التاريخية لاكتشاف النفط في البصرة ، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن على الموقعhttp://www.ahewar.org. 2017/12/28 ، ص2 ، تاريخ اخر زيارة

29) ينظر صباح عبد الكاظم شبيب ، النظام القانوني لعقد التطوير و الانتاج النفطي في العراق ، مصدر سابق، ص44.

30) ينظر د . كاوه عمر محمد ، النفط و منازعات عقود استغلاله ، مصدر سابق ، ص 135 .

مناصفة الأرباح ، ظهرت العديد من المطالبات في العراق بضرورة تعديل اتفاقيات امتياز النفط الأمر الذي وصل بمطالبة عدد من أعضاء مجلس النواب بتأميم النفط ، او تشريع قانون يشابه (قانون الضريبة الإضافية) في فنزويلا لعام 1948م.

ونتيجة لتلك المطالبات دخلت الشركات النفطية (شركة نفط العراق ، الموصل ، البصرة) والحكومة العراقية في مفاوضات انتهت بتوقيع اتفاقية مناصفة الأرباح في 3 شباط عام 1952[31]، وبعد عشرة أيام من توقيعها قامت الحكومة العراقية بعرضها على المجلس النيابي من أجل المصادقة عليها، وقد تمت المصادقة بتاريخ 17 شباط 1952 من قبل مجلس الأمة[32],

على الرغم مما رافق هذه الاتفاقية من اعتراضات إلا أننا نعتقد بأنها واحدة من أفضل اتفاقيات النفط في تلك الفترة كونها ولأول مرة تضمنت النص على منح العراق (50%) من الإرباح قبل استقطاع الضرائب الواجبة الدفع للحكومة العراقية ، كما أنها ألزمت شركة نفط العراق بإنتاج ما لا يقل عن (30) مليون طن سنويا من النفط الخام ، إضافة الى أن الحكومة العراقية ضمنت بموجبها ملبغ (25) مليون باوند استرليني سنويا بدءاً من العام 1955م و ما بعدها .

مما تقدم نجد ان العقود النفطية التي ابرمت في العراق في العهد الملكي قد شهدت تطورا بسيطا فيما يتعلق بصيغة العقد اذ بدأت عقود امتياز في كل من عقود الامتياز الاربعة الاولى في حين تم ابرام عقد بصيغة مناصفة الارباح للمرة الاولى بموجب اتفاقية مناصفة الارباح لعام 1952 ، كما ان هذه الاتفاقات النفطية قد شابها بعد سياسي ولم تكن بعيدة عن الظروف التي احاطت بتأسيس الدولة العراقية وما رافقها من تأثير سياسي على مجمل الجوانب القطاعات ال

31( ) ينظر حسن لطيف الزبيدي ، ثلاثية النفط و التنمية و الديمقراطية في العراق ، مركز العراق للدراسات، الساقي، بيروت، ط1، 2013 ، ص67 .

32( ) رحيم فرج داود ، موقف صحافة الاحزاب العراقية من اتفاقية مناصفة الارباح عام 1952 ، بحث منشور في مجلة اداب الفراهيدي، جامعة تكريت ، كلية الاداب، المجلد 0 ، العدد 18 ، السنة 2014 ، ص692 .